الأمم المتحدة

S/PV.5612



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦١٢**

السبت، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيركن
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد رويث روساس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

06-68092 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثليّ ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ماتوسيك (ألمانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/1010، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى ثلاث رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا، ترد في الوثائق S/2006/521 و S/2006/814 و S/2006/815. وأود كذلك أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ترد في الوثيقة S/2006/985.

وعلاوة على ذلك، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التقارير ذات الصلة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التقارير المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير و ٢٨ نيسان/أبريل و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، والواردة في الوثائق S/2006/150 وS/2006/270 وS/2006/702.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد شيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سوف يؤيد الاتحاد الروسي مشروع القرار المعروض علينا فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. وسنؤيده لأننا نرى أن مشروع القرار، وهو ما تمخضت عنه مشاورات طويلة ومعقدة، يركز على تأكيد التدابير التي يجب على إيران اتخاذها لكي توحي بالثقة في برنامجها النووي، كما وضعها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعبارة أخرى، يتمثل الاتجاه الرئيسي لمشروع القرار الذي سنعتمده اليوم في تأييد مجلس الأمن، بما له من سلطة، للأنشطة التي تتخذها الوكالة في هذا المجال.

ومن الأهمية بمكان أن تنطبق القيود الجاري فرضها على التعاون مع إيران على المجالات التي تثير قلق الوكالة. وفي هذا الصدد، لدينا اعتقاد راسخ بأن التعاون مع إيران واستخدام الموارد في المجالات التي لا يقيدها مشروع القرار لا يخضعان للقيود التي يفرضها مشروع القرار.

ونرى أنه كان يمكن صياغة مشروع القرار بمزيد من الوضوح.

ولدينا اقتناع بأنه لا يمكن إيجاد طرق فعالة لتسوية المشكلة النووية الإيرانية إلا في الإطار السياسي والدبلوماسي والقانوني دون غيره. وفي هذا السياق، من المهم أن تتخذ التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار وفقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة ودون استخدام للقوة. فمن الضروري في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي أن نسعى لإرساء الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا على دعائم متينة.

وتنظر روسيا إلى مشروع القرار على أنه رسالة جدية توجه إلى إيران بشأن ضرورة التعاون على نحو أكثر نشاطا وأكثر انفتاحا مع الوكالة على تسوية الشواغل والأسئلة المتبقية فيما يتعلق ببرنامجها النووي. وقد تحددت بارامترات التعاون المطلوب في قرارات مجلس محافظي الوكالة وأيدها مجلس الأمن.

ويجدد مشروع القرار التأكيد بوضوح على أنه سيتم تعليق التدابير الواردة فيه بالتفصيل في حالة وقف إيران لجميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته كيميائيا. وهذا سيجعل بالإمكان بدء عملية التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة النووية الإيرانية. ولا تزال المقترحات التي نقلت إلى إيران باسم ”مجموعة البلدان الستة“ سارية.

ونرجو أن تنظر إيران بشكل صائب وبجدية بالغة في محتويات مشروع القرار وأن تتخذ التدابير الضرورية لإصلاح الحالة. وسيتيح اتخاذ طهران خطوات بنّاءة للامتثال لمشروع القرار التخفيف من إلحاح القضايا المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن سعي إيران للحصول على قدرة للأسلحة النووية يشكل خطرا جسيما ويستدعي أن يصدر هذا المجلس بيانا واضحا في شأنه. واليوم نضع إيران في فئة الدول القليلة الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن ونوجه إليها رسالة لا لبس فيها بأن لاستخفافها بما عليها من التزامات وتحديها لهذه الهيئة تداعيات خطيرة.

وقد بعث المجلس منذ أربعة أشهر تقريبا برسالة لا غموض فيها إلى إيران مؤداها أنها يجب أن تتخذ الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة والبحث والتطوير، وذلك على نحو قابل للتحقق الكامل وبشكل متواصل. واتُخذت تلك الخطوة لإقناع إيران بالتخفيف من نهجها القائم على المواجهة، والنظر في العرض المقدم من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وروسيا والصين في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بالتوصل إلى تسوية تفاوضية، وتجنب اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات أخرى. ومن دواعي الأسف أن إيران ما زالت تتحدى المجتمع الدولي باستمرارها في أنشطة التخصيب ورفضها الامتثال لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، ولطلبات الوكالة.

ويشترط مشروع القرار الذي يُتخذ اليوم في إطار الفصل السابع على إيران وقف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما فيها البحث والتطوير، ووقف العمل في جميع المشاريع ذات الصلة بالماء الثقيل، ومنها تشييد مفاعل أبحاث يعمل بالماء الثقيل. ويخضع هذا الوقف للتحقق من جانب الوكالة؛ ومن المقرر أن يقدم المدير العام للوكالة تقريرا عن حالة الوقف إلى مجلس الأمن في غضون ٦٠ يوما. ويشترط على إيران أيضا أن توفر للوكالة ما يلزمها من سبل الوصول التي تكفل لها التحقق من وقف

الأنشطة وتسوية المسائل المعلقة. وأخيرا، تدعو الوكالة إيران إلى التصديق على البروتوكول الإضافي.

وفي سبيل إقناع إيران باتخاذ هذه الخطوات، يفرض مشروع القرار جزاءات على بعض عناصر النظام الإيراني الضالعة في أنشطة خطيرة من أنشطة الانتشار. ويفرض مشروع القرار على الدول الأعضاء أيضا عدم الاتجار مع إيران في ثلاثة مجالات نووية رئيسية، هي التخصيب وإعادة المعالجة ومشاريع الماء الثقيل، كما يحظر على الدول الأعضاء الاتجار مع إيران بأي شكل يمكن أن يسهم في تطويرها لنظام من نظم إيصال الأسلحة النووية. ويحظر مشروع القرار كذلك على إيران تصدير طائفة من التكنولوجيات الحساسة فيما يتعلق بالانتشار أو المعدات المتصلة بها.

ويحظر مشروع القرار المطروح تقديم أي مساعدة تقنية أو مالية تتصل بنقل المواد المحظورة إلى بلدان أخرى أو استخدامها في تلك البلدان؛ ويطلب إلى الدول تجميد أصول من تحدد ضلوعهم من أفراد وكيانات في أنشطة إيران الحساسة المتعلقة بالانتشار أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية، ويهيب بالدول ألا تسمح لأولئك الأشخاص بالسفر الدولي. ويطلب إلى الوكالة أيضا التوقف عن توفير التعاون التقني اللازم لتلك الأنشطة.

وتنتظر الولايات المتحدة من إيران ومن سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتصرف على الفور بموجب الالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق من أجل تنفيذ الاشتراطات المنصوص عليها في مشروع القرار هذا.

وسيكون هذا هو القرار الثاني الذي يتخذه مجلس الأمن بشأن إيران في إطار الفصل السابع ردا على الجهود التي يبذلها ذلك البلد من أجل تأمين القدرة على امتلاك الأسلحة النووية، الأمر الذي يعكس خطورة هذا الوضع ويتجلى فيه حزم المجلس. ونأمل في أن يقنع مشروع القرار هذا إيران بأن الأسلوب الأمثل لضمان أمنها وإنهاء عزلتها الدولية هو التخلي عن سعيها إلى امتلاك الأسلحة النووية واتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الثقة الدولية. وقد أكد المجلس مجددا بوضوح في مشروع القرار هذا عزمه على استعراض الإجراءات التي تتخذها إيران استنادا إلى تقرير الوكالة، واعتماد تدابير أخرى إذا لم تمتثل إيران امتثالا كاملا لالتزاماتها.

ونحن نتطلع إلى امتثال إيران بشكل كامل وفوري وغير مشروط لمشروع القرار هذا. فالتعاون من جانب إيران من شأنه أن يمهد السبيل إلى التوصل لحل عن طريق المفاوضات. وأملنا أن تفهم القيادة الإيرانية أن السعي إلى امتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية إنما يجعلها أقل أمنا بدلا من أن يزيد من أمنها.

وختاما، يوفر مشروع القرار هذا أساسا هاما للعمل. فهو يفرض على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل حرمان إيران من المعدات والتكنولوجيا والمساعدة التقنية والمساعدة المالية التي من شأنها أن تساهم في برامج إيران المتعلقة بالتخصيب أو إعادة المعالجة أو الماء الثقيل أو إيصال الأسلحة النووية. والقرار واضح في هذا ولا مجال فيه للتأويل. وسوف نصر على التقيد التام بالاشتراطات الواردة فيه.

بيد أن اعتماد مشروع القرار هذا ليس إلا مجرد خطوة أولى. ففي الأسابيع المقبلة سوف نعمل مع لجنة الجزاءات من أجل أن نكفل له أقصى قدر من الفعالية. وسوف نتخذ أيضا خطوات بموجب قوانين الولايات المتحدة لكفالة وضع التدابير المناسبة ضد الضالعين من أفراد وكيانات في برنامج إيران النووي، وسوف ندعو سائر البلدان إلى أن تحذو حذونا على وجه السرعة.

وأخيرا، فإننا لن نتردد، إذا لزم الأمر، في العودة إلى هذه الهيئة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات في حالة عدم اتخاذ إيران للخطوات اللازمة للامتثال.

وشكرا لكم يا سيدي الرئيس ولأعضاء المجلس الآخرين على ما بذلتموه من جهود للمساعدة في وضع مشروع القرار هذا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل قطر.

إن دولة قطر تحرص كل الحرص على التزام كافة الدول بمعاهدة عدم الانتشار النووي. وهذا مبدأ ثابت لنا نابع من الإيمان بالأهمية الكبيرة للمعاهدة في تجنيب البشرية ويلات الدمار، وإن كانت أخطار الدمار قائمة طالما بقيت هناك أسلحة نووية على كوكبنا. وعملاً بتلك المبادئ، لم نتوقف يوماً عن مناشدتنا المستمرة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ومطالبة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بإخضاع منشآتها لنظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومطالبة الدول التي لديها ترسانة نووية بسرعة العمل على تفكيكها. و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل دعمت بلادي كل قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بذلك.

فدولة قطر ترى أن التقيد بالمعاهدة والتعاون في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المحفل العالمي لتقاسم المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية، من شأنه أن يشجع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة الذرية. والأكثر من ذلك، من شأنه بناء الثقة بين الدول، فهي الأداة الطبيعية للتواصل بين الشعوب.

ودولة قطر تؤمن بأن إيران من حقها إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية. هذا حق خالص لإيران، لا يستطيع أحد أن يسلبه إياه وفق المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار. إلا أن الذرة التي ارتبط مفهومها لدينا بالدمار أصبحت لها تكنولوجيا متطورة في اتجاه الاستخدام السلمي تتطلب وجود معايير في ميدان السلامة النووية وطرق تحسين سلامة المفاعلات، بما يجنبنا خطر وقوع الحوادث. وتلك فائدة كبيرة يتم جنيها من خلال التعاون مع الوكالة، باعتبارها المركز القائم لتبادل المعلومات ووضع المبادئ التوجيهية.

تلك هي المسألة التي استوقفتنا في دولة قطر لاتخاذ هذا القرار الصعب. فنحن لا يساورنا شك في صدق نوايا إيران حول الطابع السلمي لبرنامجها النووي. غير أنه لا يمكننا أن نخاطر بالفائدة التي يمكن جنيها من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة النووية، خاصة وأن القرار سوف يعيق وصول المعدات المطلوبة لبرنامج إيران النووي، الأمر الذي قد تكون له آثار خطيرة على السلامة النووية، وهو ما دفعنا للتوجه هذه المرة للشقيقة جمهورية إيران الإسلامية لحثها على الاستجابة لقرار مجلس الأمن هذا. ونعلم أن قرارنا صعب، غير أننا على ثقة من أن آفاق الحلول الدبلوماسية رحبة وواسعة، أخذاً بالاعتبار أن إيران أعربت عن استعدادها لمواصلة السماح بعمليات التفتيش وفقاً للضمانات الشاملة، بما في ذلك تسوية القضايا العالقة، شريطة أن يكون الملف بكامله داخل الوكالة وفق الرسالة التي تم توجيهها لمدير الوكالة بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

كما أن قرار مجلس الأمن يؤكد أنه سيعلق تنفيذ التدابير المفروضة لإفساح المجال أمام فتح باب المفاوضات، وتلك مسائل يمكن التغلب عليها متى صدقت النوايا. والحكمة الإيرانية قادرة على معالجة هذا الوضع بكل عقلانية. فتصويتنا نابع من حرصنا على سلامة منشآت إيران النووية.

وأخيراً، فإننا نتطلع إلى أن يكون المجلس موحداً في البحث عن حل دبلوماسي والاستفادة من ذلك في منع الانتشار النووي في أماكن أخرى، وفق ما أكد عليه القرار، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً إسرائيل، التي صدرت عنها تصريحات بشأن امتلاكها قوة ردع نووية.

ولكل ذلك، سوف تصوت دولة قطر لصالح القرار.

أستأنف مهامي الآن كرئيس لمجلس الأمن.

سأطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2006/1010 للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس: نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير امير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في ٣١ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) الذي جعل إلزاميا ما طلبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من وقف الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته في إيران. وقد أهاب المجلس بإيران أن تتخذ، من دون مزيد من التأخير، الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة للتصرف وفقا لنص البروتوكول الإضافي ولتنفيذ كل ما قد تطلبه الوكالة من تدابير الشفافية.

وحدد القرار موعدا نهائيا، هو ٣١ آب/أغسطس، لامتثال إيران. وكان رد إيران تسريع أنشطتها الحساسة، وعرضت تصدير ما طورته من أنواع التكنولوجيا إلى بلدان أخرى. وقد أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر أن إيران تواصل عدم التحلي بشفافية كافية لمساعدة الوكالة على حل المسائل العالقة وإزالة دواعي الشك.

والخلاصة أن ما قامت به إيران هو مجرد الاستهزاء بالمجلس وتحدي القانون الدولي. والمجلس، إذ يبقي نصب عينه مسؤوليته الرئيسية هذه عن صون السلم والأمن الدوليين، وإذ يحمل، في هذا الصدد، على محمل الجدّ الفائق خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، أعرب من دون لبس عن اعتزامه، في القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، اتخاذ تدابير في إطار المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال عدم امتثال إيران.

وهذا ما فعلناه اليوم. لقد اتخذنا القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بموجب الفصل السابع من الميثاق، ونحن بهذا نكرر تأكيد قرار المجلس وقف إيران الإلزامي لأنشطتها المتصلة بالانتشار وتوسيع مفعول القرار. وقد أقمنا أيضا حظرا يرمي إلى منع إيران من استيراد الأصناف والمواد التي توفر لها إمكان مواصلة أنشطتها المتصلة بالانتشار.

وبالإضافة إلى اتخاذ المجلس خطوات لكبح أنشطة إيران المتصلة بالانتشار، أخذ مجلس الأمن بمجموعة من التدابير، الغاية من ورائها إقناع إيران بالكف عن مواصلة الأنشطة المعنية. إن هذا القرار يؤكد خطورة الحالة، بما يشمل عدم ثقة المجتمع الدولي فيما يتصل بتوجه سياسات إيران.

لكن المهم هو أن الباب لم يوصد في وجه إيران. فإن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، مع الممثل السامي للاتحاد

الأوروبي، خافيير سولانا، قد أجرت مفاوضات مع إيران. ولا نزال ملتزمين بالسعي إلى حل تفاوضي، دبلوماسي مع إيران، يقوم على أساس التعاون. وعلى المحكّ الآن علاقة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وإيران، ولكن يجب أن يكون ذلك مع إيران تنبذ الأسلحة النووية.

في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، يقول المجلس بوضوح إن وقف إيران أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة سيسمح باستئناف المفاوضات وتكثيفها، وهي ستُجري هذه المرة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين التي ستشارك فيها إلى جانب فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

ولهذا السبب، كان من الأهمية الحيوية، في سعينا إلى اتفاق بالتفاوض لحل المسألة، أن تنفذ جميع الدول هذا القرار، على أكمل وأشمل وجه مستطاع. وهذا يعني اتخاذ إجراءات فورية، منها اعتماد التشريع اللازم لتمهيد سبيل التنفيذ السريع، الحازم. وبدون هذا، لا يمكننا التوقع من المجلس أن يكون قادرا على تحقيق أهدافه.

وفي حال عدم تغيير إيران سيرها، التزم المجلس ي هذا القرار باتخاذ مزيد من التدابير. ولذلك، فإن إيران تواجه خيارا. وتصويت اليوم صورة تمثل خطورة هذا الخيار، والجدية التي ننظر فيها، نحن كمجلس، إلى مسلك إيران.

نرجو أن تُعنى إيران بقرار المجلس وأن تعود إلى التفاوض لحل ملفها النووي. ومن شأن هذا، بدوره، أن يفتح الباب للاتحاد الأوروبي ولإيران لإقامة علاقة جديدة، أوسع نطاقا، لما فيه صالحنا المشترك وصالح السلم والأمن الدوليين.

السيد دي لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قرار اتخاذ تدابير بحق إيران، بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

إن هذا القرار، القائم على أساس مشروع قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، يؤكد الطابع الإلزامي لوقف الأنشطة الحساسة في المجال النووي، وهي موضع اهتمام المجتمع الدولي، لأن ليس لها تطبيق مدني يحظى بمصداقية، في إيران اليوم. وتشمل هذه الأنشطة التخصيب وإعادة المعالجة وتصنيع الماء الثقيل. وبناء مفاعل في آراك، معدل بالماء الثقيل، قادر على إنتاج بلوتونيوم ذي نوعية عسكرية الطابع.

ويتيح القرار أيضا للمجتمع الدولي التأكد من عدم استفادة إيران من إسهامات خارجية، أيا ما كان شكلها، لأنشطتها النووية الحساسة، فضلا عن برامج قذائفها التسيارية.

ويحظر القرار أيضا تصدير إيران لتكنولوجيا حساسة، كما يحظر تقديم خدمات، تشمل الخدمات المالية، تتصل بصفقات حساسة للتوريد إلى إيران أو التصدير منها. وسيكون سفر المشاركين عمليا في البرامج مقيدا كما ستجمد أصولهم الموجودة خارج إيران، وينطبق ذلك على الكيانات المشاركة في برامج حساسة، تعمل باسمها. وسيتم التطبيق الفوري لهذه التدابير أيضا على نحو ٢٠ شخصا وكيانا، ترد اسماؤهم في مرفق القرار. وأخيرا، يعزز هذا القرار سلطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمل تحقيقها.

وهدف هذه التدابير، المبين في ديباجة القرار، هو دعوة إيران إلى العمل بالتزاماتها، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبمطالب مجلس الأمن والوكالة، وإقناعها بالتقيد بالقرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) وبوقف تطوير تكنولوجياها الحساسة، الداعمة لبرامجها النووية والصاروخية.

وهذه الجزاءات متسقة ويمكن عكسها. يقول مجلس الأمن، بكلام لا لبس فيه، إن إيران، إذا عادت إلى تعليق جميع أنشطتها الخاصة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك

البحث والتنمية، سيوقف العمل بالتدابير التي اعتمدها المجلس تـوا. وإذا تقيدت بجميع أحكام القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، والقرار ١٧٣٣ (٢٠٠٦)، فضلا عن أحكام قرارات مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فسيتم رفع هذه العقوبات؛ ولكن، إن هي تمادت في الطريق الذي تسلكه حاليا، فسيكون هناك تدابير أخرى، تُتخذ في إطار المادة ٤١ من الفصل السابع.

يوجه هذا القرار رسالة واضحة من المجتمع الدولي إلى إيران، التي تواجه الآن خيارا استراتيجيا، ذكّرها به الرئيس جاك شيراك يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر: وهو إما التعاون مع المجتمع الدولي أو تزايد العزلة. نرجو أن تختار إيران الحوار وأن تتخذ قرارات تتيح استئناف المفاوضات على أساس القرارين ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٣ (٢٠٠٦). وفرنسا تبقى مستعدة لهذا، مع شركائها، في كل آن.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): مما يدعو إلى بالغ الأسف أن يكون المجلس قد اضطر إلى البت، في هذه القاعة، بقرار آخر يتصل بمسألة إيران النووية، بعد ما لا يزيد عن خمسة أشهر من اتخاذ القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦). وخلال هذا العام، أجرينا في المجلس مناقشات واسعة بشأن المسألة النووية الإيرانية بينما استمر بذل الجهود الدولية المتضافرة بغرض البحث عن تسوية سلمية ودبلوماسية لهذه المشكلة من جانب الدول المعنية، بما في ذلك بلدي بالذات. ولكن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ايجابية.

إن إيران رفضت، تحديا للقرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، أن تتخذ أي خطوات مطلوبة منها بغية الامتثال للتدابير التي حددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، بما في ذلك تعليق الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. وعلى العكس، ازدادت الحالة سوءا مع توسيع إيران لأنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لمنع انتشار الأسلحة النووية بوصفه مسألة يمكن أن تضر بالسلام والأمن الوطنيين لليابان بالذات وبالسلام والأمن للمجتمع الدولي. ويشكل انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مع وسائل إيصالها، تحديا واضحا الآن ويمثل تهديدا كبيرا لا بد من التصدي له بعزيمة صارمة. ونؤمن إيمانا قويا بأنه، بغية مكافحة ذلك التهديد، الفعلي أو المحتمل، لا بد للمجتمع الدولي أن يتصرف على نحو مناسب، بقوة وبطريقة حسنة التوقيت، أينما حصل هذا التهديد، سواء في الشرق الأوسط أو في شمال شرق آسيا أو في أي مكان من العالم. ونرى أن حالة إيران، التي فشلت في الامتثال للمتطلبات التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، لا بد من التعامل معها على أساس موقف مبدئي.

وفي الوقت نفسه، فإن حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق هام أيضا ولا بد من احترامه الكامل وحمايته. وتملك إيران ذلك الحق ، تماما مثلما تملكه أي دولة أخرى. ونأمل ونتوقع، في ممارسة ذلك الحق، أن تمتثل إيران امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية وان تتعاون أقصى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث تتمكن إيران من التمتع بفوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونظرا لأهمية منع الانتشار، ومراعاة للنهج المدروس في النص، فإن اليابان صوتت مؤيدة للقرار. ولكن هذا القرار لا يعني إنهاء المفاوضات بشأن المسألة. ويبقي القرار الباب مفتوحا أمام المفاوضات مع إيران وينص صراحة على إمكانية عكس التدابير التي يتخذها القرار.

وتتمتع اليابان بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية استخداما كاملا بالامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية.

ونحن بلد يتمتع تقليديا بعلاقات جيدة وهامة مع إيران. وباتخاذ هذا القرار، نأمل أملا جديا ونناشد إيران أن تسعى لتسوية هذه المسألة في اقرب وقت ممكن من خلال المفاوضات الدبلوماسية مع الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية. ويجب ألا يكون ذلك أمرا مستحيلا. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل اليابان الإسهام في الجهود الرامية إلى تسوية المسألة من خلال المفاوضات الثنائية مع إيران والقنوات الدبلوماسية الأخرى.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): منذ بداية هذا العام، اجتذبت المسألة النووية لإيران المزيد والمزيد من الاهتمام في العالم. ومما يدعو إلى الأسف وخيبة الأمل أنه ما زال يتعين على إيران أن تستجيب على نحو ايجابي لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، وان تبدي مرونة بشأن تعليق أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم.

وبعد إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2006/15) في آذار/مارس واتخاذ القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) في تموز/يوليه بشأن المسألة النووية لإيران، اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا آخر يهدف إلى حماية الآلية الدولية لمنع الانتشار، وتوطيد سلطة الوكالة ودورها وتعزيز الجهود الدبلوماسية للبحث عن حلول سلمية للمسألة النووية لإيران. وبالتالي صوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

وتود الصين أن تؤكد على أن فرض الجزاءات لا يمثل غاية، بل هو وسيلة لحث إيران على استئناف المفاوضات. وتدابير الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن هذه المرة تدابير محدودة ويمكن عكسها وتستهدف الأنشطة النووية الحساسة للانتشار واستحداث نظم إيصال الأسلحة النووية. كما أن هناك أحكاما صريحة تبين انه إذا علقت إيران أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته وامتثلت للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وأوفت بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فان مجلس الأمن سيعلق تدابير الجزاءات بل سيلغيها.

إن مجلس الأمن لا يمكنه أن يتعامل مع المسألة النووية لإيران بمفرده. وتبقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآلية الرئيسية للتعامل مع هذه المسألة. ويمثل الحوار والمفاوضات المخرج الأساسي، وفي الواقع المخرج الوحيد. ويتطلب حل المسألة النووية لإيران بذل جهود دبلوماسية شاملة.

وبوجه خاص، ينبغي أن تعزز الجهود الدبلوماسية خارج نطاق مجلس الأمن. ويرحب القرار بالتزام الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالتوصل إلى حل لهذه المسألة عن طريق المفاوضات، ويناشد إيران أن تتعامل مع اقتراحات تلك البلدان الستة للتوصل إلى اتفاق شامل وطويل الأجل. ومن شأن ذلك الاتفاق أن يسمح بتطوير علاقات وتعاون مع إيران على أساس الاحترام المتبادل وترسيخ الثقة الدولية بالطابع السلمي للبرنامج النووي لإيران. وجميع هذه الجوانب ستؤدي إلى تنشيط جولة جديدة من الجهود الدبلوماسية.

وظلت الصين على الدوام، تؤيد حماية الآلية الدولية لمنع الانتشار النووي وتعارض انتشار الأسلحة النووية. ونود ألا نشهد وقوع اضطرابات جديدة في الشرق الأوسط. ونحن نفضل التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية لإيران من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية والمفاوضات.

وفي ظل الظروف الحالية، نود أن نناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ موقف مسؤول بدرجة عالية وبناء والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تضر بالجهود الدبلوماسية وتؤدي إلى تدهور الحالة. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل أن تسعى الأطراف لاستئناف المفاوضات بطريقة ابتكارية واستشرافية

وان تواصل عدم ادخار أي وسع في السعي لتعزيز المساعي الدبلوماسية من اجل التوصل إلى حل شامل وسلمي للمسألة النووية لإيران.

والصين مستعدة لمواصلة العمل المشترك مع جميع الأطراف المعنية وللإسهام في المحافظة على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين، ولحماية وتوطيد الآلية الدولية لمنع الانتشار ولتسوية المسألة النووية لإيران من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت جمهورية تترانيا المتحدة مؤيدة للقرار الذي اتخذناه من فورنا. وصوتنا على هذا النحو بينما نشعر بالأسف للنتائج غير المثمرة للجهود الدبلوماسية التي بذلت لإشراك جهورية إيران الإسلامية ولضمان سعيها للاستخدامات السلمية للأنشطة النووية. وذكرنا في عدة مناسبات أن جهورية تترانيا المتحدة تعارض، من حيث المبدأ، استحداث الأسلحة النووية أو حيازتها من جانب أي طرف، بما في ذلك أصدقاؤنا التقليديون.

وبالتالي، فإننا نعارض الانتشار النووي ونؤيد بشدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام منع الانتشار الذي تنشئه المعاهدة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي نحن أعضاء فيها. ونتوقع من جميع أعضاء الوكالة، بما في ذلك جهورية إيران الإسلامية، أن تؤيد الالتزامات الواردة في المعاهدة.

وتؤمن جمهورية تترانيا المتحدة إيمانا راسخا بحق شعب إيران في استخدام الطاقة النووية المدنية لأغراض سلمية. ولا يسعى القرار الراهن بأي حال من الأحوال إلى تقييد هذا الحق. وينبغي التوضيح، مع ذلك، أنه لا بد من إخضاع أي برنامج من هذا القبيل إلى نظام تفتيش يمكن التحقق منه وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي رأينا، ينبغي ألا تعيق أيضا أحكام القرار من عقد صفقات قانونية وتجارية أخرى لا علاقة لها بعدم الانتشار.

وكان وفد جمهورية تترانيا المتحدة يأمل طيلة الوقت أن تستخدم الأطراف ذات الصلة السبل المتاحة لتسوية القضية النووية الإيرانية البالغة الحساسية عن طريق المفاوضات. ولدينا الثقة في قدرة الأطراف على البناء على مجالات الحوار الإيجابية والعودة إلى المفاوضات في إطار شروط يتم قبولها بشكل متبادل. وللأسف، كان إحراز التقدم بطيئا على نحو مؤلم بالنظر إلى مواقف كلا الجانبين المتعنتة. وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة للتغلب على الاختلافات، لا يزال الجمود يعتري الحالة، وخاصة فيما يتعلق بقضية أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة بوصفها شرطا لإجراء المزيد من المفاوضات. ونعتقد أنه لا يزال بالإمكان التغلب على هذه القضية عن طريق المفاوضات.

وصوتت جمهورية تترانيا المتحدة لصالح القرار لأننا نؤمن بإمكانية كسر الجمود إذا توفرت النية السياسية الحسنة لدى كل الأطراف المشاركة في المناقشات. وينبغي اعتبار القرار إشارة ودعوة إلى إعادة النظر في القضية في أقرب فرصة ممكنة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أذكر أن الأرجنتين صوتت لصالح القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ، الذي اتخذ من فوره، لأن القرار يؤكد الحق غير القابل للتصرف الذي تتمتع به كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار المادتين الأولى والثانية من المعاهدة في استحداث الطاقة النووية وإجراء بحوث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز.

وفي الوقت ذاته، وباسم حكومتي، أعرب عن ثقتنا بأن حكومة إيران ستواصل برنامجها النووي في المستقبل

للأغراض السلمية فحسب، باتباع المعايير التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بها. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بنقطة أخرى، نلاحظ مع الارتياح أن القرار تم اتخاذه بالإجماع وفي إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، لا توجد إمكانية في إطار القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) للجوء إلى استخدام القوة.

ونود أن نشير إلى انه ينبغي أن تشكل التسوية السلمية للصراعات الدولية الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. ولهذا الغرض، ينبغي أن يرمي هدفها الرئيسي إلى صون السلم والأمن الدوليين ، وهذا ما تفهمه الأرجنتين في هذه المرحلة. ولذلك نوجه نداء جديدا إلى الأطراف المعنية كافة لاستئناف الحوار من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أنه ليوم حزين لنظام عدم الانتشار. فقبل مجرد أيام قليلة، تباهى رئيس وزراء النظام الإسرائيلي بنظامه للأسلحة النووية، ولكن بدلا من أن يحرك ذلك أي ساكن، ناهيك عن التصدي لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار، يفرض مجلس الأمن جزاءات على دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي على عكس إسرائيل، لم تهاجم أو تهدد إطلاقا باستخدام القوة ضد أي عضو في الأمم المتحدة؛ وكانت قد رفضت بصورة قاطعة استحداث وتخزين واستخدام الأسلحة النووية على أسس عقائدية واستراتيجية؛ وكانت مستعدة لتقديم ضمانات بعدم انسحابها أبدا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وكانت قد وضعت كل مرافقها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونفذت البرتوكول الإضافي تنفيذا تاما طوال ما يربو على عامين، وذكرت استعدادها لاستئناف تنفيذه؛ وسمحت بما يزيد على ٢٠٠٠ يوم من أيام عمل مفتشي الوكالة لمراقبة كل مرافقها المتصلة وغير المتصلة بتلك الأنشطة، مما أسفر عن بيانات متكررة أصدرتها الوكالة بشأن غياب أي دليل على التحريف؛ وأوقفت طوعا أنشطتها المتعلقة بالتخصيب لمدة تزيد على عامين، كما تحققت من ذلك الوكالة، بغية بناء الثقة وتوفير فرصة كافية للتوصل إلى حل يتم قبوله بطريقة متبادلة إذا كان ذلك يمثل بأي حال نية الأطراف المتفاوضة؛ وقدمت مختلف المقترحات البعيدة الأثر لضمان عدم التحريف على نحو دائم؛ ودعت باستمرار إلى مفاوضات محددة زمنيا وبدون شروط من أجل التوصل إلى حل يتم قبوله بطريقة متبادلة – وهو نداء كرره أمس وزير الخارجية الإيراني.

وكانت نفس الحكومات التي دفعت هذا المجلس إلى اتخاذ تدابير عقابية لا أساس لها ضد برنامج إيران النووي السلمي بطريقة منتظمة قد منعت المجلس من اتخاذ أي إجراء يرمي إلى دفع النظام الإسرائيلي إلى إخضاع مرافقه للقواعد التي تحكم نظام عدم الانتشار النووي، وهي إذ فعلت ذلك، فإنها أفسحت له مجالا واسعا بل إنها شجعته على أن يمارس بحرية على الاستحداث السري للأسلحة النووية وحيازتها بطريقة غير قانونية، وحتى التباهي علنا بذلك مع الإفلات من العقاب.

وكما بينت في رسالتي المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إليكم، سيدي الرئيس، لا جدال في أن الأسلحة النووية بأيدي النظام الإسرائيلي الذي يمتلك سجلا لا يضاهى في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن– إذا كان ذلك يمثل المعايير التي تم تطبيقها هذا اليوم– وقائمة طويلة وقاتمة من الجرائم والأعمال الفظيعة، من قبيل الاحتلال، والعدوان، والترعة العسكرية، وإرهاب الدولة والجرائم ضد البشرية وحتى الفصل العنصري، يشكل تهديدا فريد الخطورة للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن إلغاء سياسة الغموض الاستراتيجي المنافقة التي

ينتهجها النظام الإسرائيلي قد أزالت أي عذر – إذا كانت هناك أية أعذار– لمواصلة تقاعس المجلس في وجه الخطر الحقيقي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن رد فعل مجلس الأمن على حيازة النظام الإسرائيلي بطريقة غير مشروعة للأسلحة النووية سيوضح ما إذا كان المجلس يفكر حتى في أن يعمل – وفقا لالتزاماته في إطار المادة ٢٤ من الميثاق – باسم أعضاء المجتمع الدولي الذين أبدوا آراءهم بشان تلك القضية التي تتسم بالوضوح بما فيه الكفاية، أو ما إذا كان مجرد أداة في صندوق أدوات حفنة من الأعضاء الدائمين، الذين يسيؤون استخدامه لتسوية مشاكل سياستهم الخارجية ولخدمة مصالحهم القصيرة النظر التي يتصورونها.

وبوجود هذه الميول، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تعاقب أمة على ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف، تلبية لرغبة نظام خطير يتسم تصرفه بارتكاب أعمال عدوانية وجرائم حرب، وتجري مكافأته اليوم، على ما يبدو، بسبب استحداث أسلحة نووية وامتلاكها بشكل غير قانوني سرا. فهل يتوقع أحد أن يعمل ذلك على تعزيز مصداقية المجلس أو تعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار؟

وإذا وضعنا القرار المتخذ اليوم في منظوره الصحيح، فإنه لا يذّكر الشعب الإيراني إلا بالمظالم التاريخية التي أنزلها به مجلس الأمن في العقود الستة الماضية. فالقرار يذّكر بالمحاولة التي جرت في هذا المجلس لمعاقبة الشعب الإيراني على تأميم صناعة النفط لديه بوصف ذلك تهديدا للسلام. وهو أيضا تذكرة بلا مبالاة المجلس إزاء انقلاب عسكري نظمه بلدان دائمان لاستعادة الديكتاتورية. وهو ينعش الذاكرة عندما لم يعتبر المجلس ذلك الغزو الضخم الذي قام به النظام العراقي السابق ضد إيران تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ورفض حتى دعوة الجيش الغازي إلى الانسحاب من الأرض الإيراني. والقرار يحيي ذكرى الأهوال التي شهدتها سنوات طويلة عندما غض هذا المجلس بالذات الطرف عن استخدام الأسلحة الكيميائية على نحو واسع النطاق ووحشي ضد المدنيين والجنود الإيرانيين. وبهذا يتحمل المسؤولية عن عشرات آلاف الإيرانيين الذين ما زالوا يعانون ويموتون نتيجة الأسلحة الكيميائية التي أتت عناصرها من بلدان بعينها ممثلة في هذا المجلس ولسنا في حاجة إلى الذهاب بعيدا لإيجاد هؤلاء الضحايا. وفي الشهر الماضي تحديدا، فقدت أحد ألمع زملائي في البعثة، ماندي فهيدي، بسبب مرض السرطان الذي سببته هذه الأسلحة الكيميائية ذاتها. لقد كان ماندي في التاسعة والثلاثين من عمره ليس إلا.

لقد دحضت الذرائع المستعملة لانخراط مجلس الأمن في برنامج إيران النووي السلمي في بياني أمام المجلس بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه. فلن أكرر ذلك اليوم ولكن اسمحوا لي أن أدلي ببضع نقاط.

إن عرض برنامج إيران النووي السلمي على المجلس من جانب قلة من أعضائه الدائمين، لا سيما الولايات المتحدة، لا يرمي إلى إيجاد حل أو التشجيع على إجراء مفاوضات ولا إلى المساعدة على تحقيق ذلك. إن هدفهم المعلن هو دوما استخدام المجلس كأداة لممارسة الضغط والترهيب بغية حمل إيران على التخلي عن حقوقها ونظرا لتاريخهم الحديث الناصع، يمكننا جميعا أن نفترض ما هو الهدف غير المعلن. واسمحوا لي أن أعطي مجرد مثالين.

ثمة ورقة غير رسمية عنوانها ''خيارات لمواجهة برنامج إيران النووي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة'' عممتها بعثة الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ – بالضبط عندما كان حلفاؤها الثلاثة من الاتحاد الأوروبي يجرون ظاهريا مفاوضات مع إيران – تنص على أن

''الولايات المتحدة تعتقد منذ زمن بعيد أن الأنشطة النووية التي تقوم بها إيران يجب إبلاغ مجلس الأمن بها ... إذ لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلطة القانونية لمطالبة إيران بوقف برنامج التخصيب''.

تلك كانت نيتهم. أما في ما يتعلق بشركائنا التفاوضيين، فإن المدير السياسي لمكتب الخارجية البريطاني، كشف في رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى نظرائه في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة عن الخطة التآمرية البريطانية:

''وقد نحتاج أيضا إلى إزالة إحدى الحجج الإيرانية بأن التعليق المطلوب 'طوعي'. بإمكاننا أن نفعل ذلك عن طريق جعل التعليق الطوعي مطلبا إلزاميا لمجلس الأمن''.

وتصبح الرسالة حتى أكثر تشويقا إذ نقرأ منها:

''لقد وافقت على تعميم ورقة قصيرة قد نستعملها عندما نتكلم مع الروس والصينيين. ويرد في الورقة ضمنا اعتراف بأننا لن نطلب إلى الروس والصينيين أن يقبلوا بجزاءات كثيرة في الأشهر المقبلة، بالتأكيد من دون بذل مزيد من الجهود للحصول على قبول الإيرانيين ... ومقابل قبول الروس والصينيين [بقرار يستند إلى الفصل السابع] نريد أن نستجمع صفقة يمكن عرضها على الإيرانيين باعتبارها اقتراحا جديدا''.

الآن نرى ما دفع إلى عرض صفقة الحوافز الشهيرة على إيران بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والآن نرى لماذا لم تتكلف على الإطلاق الولايات المتحدة وشركاؤها الثلاثة من الاتحاد الأوروبي عناء درس الاقتراحات الإيرانية. كانوا منذ البداية عازمين على استغلال هذا المجلس والتهديد بالإحالة والجزاءات كأداة ضغط تحمل إيران على التخلي عن ممارسة حقها الذي تضمنه معاهدة عدم الانتشار في تكنولوجيا نووية سلمية. وبات السر معلنا الآن وهو أن هدفهم الوحيد في المفاوضات كان على الدوام فرض تعليق ممارسة إيران لحقوقها ومن ثم إدامته بما يتماشى مع خطوطهم الحمر التعسفية والمتقلبة. إن إيجاد الحلول لم يكن أبدا من بين أهدافهم.

إن التعليق ليس حلا. إنه في أفضل حال تدبير مؤقت – ويمكن للمرء أن يسميه فترة توقف – لإتاحة الوقت في سبيل إيجاد حل حقيقي. والتعليق قيد التنفيذ منذ ما يزيد على سنتين، وخلافا للعذر الذي قدمه مؤيدو القرار هنا وهناك، كررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التأكيد على أن إيران علقت كليا ما وافقت على تعليقه، في كل تقرير من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦. إذا نحن علقنا العمل لمدة سنتين ودارت مفاوضات متقطعة لمدة ثلاث سنوات. والسؤال هو: ماذا تم القيام به خلال السنوات الثلاث للتوصل إلى اتفاق؟

هل قدم الأعضاء الثلاثة في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أي اقتراح يتعلق بالتدابير التي من شأنها أن تلبي ما يسمى بشواغل الانتشار لديهم – غير تنقيح معاهدة عدم الانتشار؟ وبعد أن قصّروا في ذلك، هل فكروا أبدا بالاقتراحات البعيدة الأثر التي قدمتها إيران في باريس بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ واعتبر المفاوضون الثلاثة من الاتحاد الأوروبي أنها تتضمن عناصر إيجابية؟ هل اقترحوا أبدا كيفية تعزيز تلك العناصر الإيجابية أو كيفية تجسير فجوة الخلاف؟ أو هل عادوا بعد إجراء استشارات مع طرف محدد غائب وقالوا ببساطة ''ليست الاقتراحات جيدة بما فيه الكفاية. تابعوا التعليق''؟ هل اهتموا حتى بقراءة اقتراحنا المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي ينص على ما يلي:

"اسمحوا للوكالة بوضع ترتيب أمثل يتعلق بالأرقام وآلية الرصد وأمور أخرى محددة لعملية أولية محدودة في ناتانز، من شأنها أن تلبي احتياجاتنا وتبدد هواجسهم؟

هل فكروا في إمكانيات عدم الانتشار البعيدة الأثر المبينة في اقتراح رئيس جمهورية إيران الإسلامية في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥؟ اسمحوا لي بأن أنعش ذاكرة أعضاء مجلس الأمن. لقد قال في تلك المناسبة:

"إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للدخول في شراكات جدية مع القطاعين الخاص والعام، في سائر البلدان، في تنفيذ برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران كتدبير ... لتوفير أكبر قدر من الشفافية.(A/60/PV.10 ، الصفحتان ١٠ و ١١).

هل استجابوا للمقترح الملموس الذي تقدم به وزير الخارجية الإيراني أمام مؤتمر نزع السلاح في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦؟ اسمحوا لي أن أقتبس مما قاله:

"ومن رأينا أن أحد الخيارات لحل المسألة يمكن أن يكون استحداث اتحادات إقليمية خاصة بتنمية دورة الوقود بمشاركة بلدان الإقليم. ... وبالطبع يمكن للبلدان من خارج الإقليم أن تشارك أيضا في تلك الترتيبات الإقليمية. ... فملكية المرفق ستعود أيضا إلى البلدان المشتركة، وتقسيم العمل يمكن أن يتم استنادا الى خبرات المشتركين" (CD/PV.1015 ، الصفحتان ٦ و ٧)

ألم تكن تلك الاقتراحات نسخة طبق الأصل من الاقتراح الرئيسي لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النُّهج المتعددة الأطراف لأنشطة دورة الوقود النووي، المنشور في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥؟ ولفائدة الأعضاء الذين ربما لم يتسن لهم قراءة التقرير، فإن التقرير يذكر:

"تشجيع التحويل الطوعي للمرافق القائمة إلى [نُهُج نووية متعددة الأطراف] والسعي إليها كتدابير بناء الثقة بمشاركة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة على الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في المعاهدة ... [و] القيام، من خلال اتفاقات طوعية وعقود، باستحداث نُهُج نووية متعددة الأطراف للمرافق الجديدة على نطاق متعدد الجنسيات وإقليمي بالأخص، تستند إلى الملكية المشتركة أو حقوق السحب أو الإدارة المشتركة للمرافق النووية في المرحلتين الاستهلالية والختامية من دورة الوقود، كإثراء اليورانيوم".

ألم يقدم الاستعداد الإيراني لتنفيذ هذه الأفكار حرفيا تقريبا فرصة فريدة لخلق نموذج عالمي لتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتبديد الشواغل حول أنشطة دورة الوقود استنادا إلى التوصية التي شارك في وضعها أفضل الخبراء الدوليين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الغرض بالذات؟ هل أبدى أي بلد آخر لديه تكنولوجيا مماثلة الاستعداد للتحلي بالمرونة بقدر ما تحلت بها إيران؟ هل نظرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بجدية في ردنا المفصل، المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي تضمن، بعكس ممارستهم، أجوبة على حزمتهم في ٦ حزيران/ يونيه، نقطة نقطة، وهل تقدموا بمقترحات مخلصة للتغلب على أوجه القصور في الحزمة؟ ما أعرفه هو أنهم رفضوا حتى الإشارة إلى ردنا في مشروع القرار.

هل ناقشوا العرض بإقامة اتحاد دولي الذي قدمته إيران في سياق مفاوضات أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ في فيينا وبرلين والذي اعتُبِر في البداية واعدا

جدا وأفضى إلى إصدار بيانات علنية بإحراز التقدم بعد تلك الاجتماعات – تشخيص عُكِس بسرعة وبطريقة مذهلة حتى قبل الاجتماع الدولي للخمسة زائدا واحد؟

ويمكن طرح أسئلة مماثلة كثيرة. لكن الجواب عليها جميعا واحد، لأن الولايات المتحدة، وعلى ما يظهر الأعضاء الثلاثة من الاتحاد الأوروبي – رغم ما قالوه لنا أثناء المفاوضات – أرادوا، والمحصلة الوحيدة التي كانوا وما زالوا مستعدين للقبول بها مما سمي بالمفاوضات تلك، كانت – ولا تزال – أن إيران يجب ''أن تعلن التزاما إجباريا بالكف عن أنشطة دورة الوقود''، كما صيغت في الحزمة المقترحة من الأعضاء الثلاثة من الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

نحن هنا الآن لأننا لم نقبل بذلك المطلب غير القانوني، لأنه لن يكون، كما يعرف كثيرون هنا بالفعل، مطلبهم الأخير. وفي الوقت ذاته كنا على استعداد لقطع أي شوط للتخفيف مما يسمى بشواغلهم حول عدم الانتشار، رغم حقيقة أننا نعرف جميعا أن هذه لم تكن سوى أعذار واهية لا أساس لها من الصحة وتخدم مصالح ذاتية. بل إن المتمرسين الضالعين في الانتشار ومزودي الأسلحة الكيميائية وتكنولوجيا الأسلحة النووية قلما يحرصون على عدم الانتشار.

متبنو مشروع القرار يقولون لكم إنهم لا يثقون بنوايانا. لكن المشكلة تكمن في أن ''جهاز قياس النوايا'' الخاص بهم مشهور بعطله المزمن. ويكفي القول إن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السابق، روبرت غيتس، في شهادته أمام الكونغرس في آذار/مارس ١٩٩٢، ادعى أن إيران تحاول حيازة قدرة في مجال الأسلحة النووية، ثم أضاف أن ذلك الهدف لم يكن من المرجح إحرازه قبل عام ٢٠٠٠ – قبل سبع سنوات. وفيما بعد، في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام، خلصت مسودة تقدير الاستخبارات الوطنية التي تعدها وكالة المخابرات المركزية نفسها إلى أن إيران كانت تحرز تقدما في برنامج للأسلحة النووية، ويمكنها أن تطور سلاحا نوويا بحلول عام ٢٠٠٠ – قبل سبع سنوات. والآن تقول نفس المؤسسة الاستخباراتية أنه لن يحرز قبل عام ٢٠١٥.

اتهام إيران بأن لها ''نية'' حيازة أسلحة نووية أصبح، منذ أوائل الثمانينات، أداة تستخدم لحرمان إيران من أي تكنولوجيا نووية، بل حتى من مفاعل مبرد بالماء الخفيف أو وقود لمفاعل للأبحاث أمريكي الصنع. يا ترى أي ''نوايا إيرانية'' أو أي ''شواغل حول الانتشار'' حدت بالمناصرين الرئيسيين لقرار اليوم إلى أن يمنعوا إيران، طيلة السنوات السبع والعشرين الماضية، من الحصول حتى على طائرات مدنية – أو حتى على قطع غيار للطائرات المدنية التي باعوها لإيران، فيعرضون للخطر حياة وسلامة المدنيين الإيرانيين، ويحاولون، بكل نفاق، استمالتهم في هذه الأيام – واسمحوا لي أن أضيف أن محاولاتهم ستذهب سدى.

وكما ذكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤخرا،

> ''كثير مما ترونه حول إيران الآن هو تقدير للنوايا. ... لكن أحد الدروس المستخلصة من العراق هو أننا نحتاج حقا الى توخي الحذر الشديد جدا جدا في استخلاص نتيجة معينة، لأن هذه المسائل تعني الفرق بين الحرب والسلام''.

وحيث أننا نتكلم عن النوايا، ولئن كان المناصرون الرئيسيون للقرار ربما ادعوا بما يخدم مآربهم بأنهم يشككون في نوايانا، فإنهم نفسهم قالو وفعلوا الكثير حتى لا تساور أي فرد لا في إيران ولا في أي مكان آخر أية أوهام حول نواياهم: والمرء يكفيه أن يقرأ البيان المسبب للفرقة بصورة خطيرة الذي صدر مؤخرا عن رئيس وزراء المملكة المتحدة. أو أن يلقي نظرة على تقرير ٢٣ آب/أغسطس الذي أعده موظفو لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة حول برنامج إيران النووي. لقد كان ذلك التقرير

مضللا بصورة خطيرة وموضحا للمدى الذي يمكن لبعض تجار الحروب أن يذهبوا إليه، إلى درجة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطرت إلى الطعن رسميا في المزاعم الواردة فيه ضد إيران. فالوكالة وصفت في رسالتها أجزاء من التقرير بأنها ''شنيعة وخادعة'' وتتضمن ''تأكيدات مغلوطة ومضللة''، وقدمت دلائل تدحض الادعاءات الرئيسية للتقرير. وشددت الوكالة على أن التقرير شوه حتى النتائج التي خلصت إليها الوكالة بشأن أنشطة إيران النووية.

اسمحوا لي أن اختتم بتكرار أن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن إيمانا ثابتا بأن أيام أسلحة القتل الشامل قد ولت، وأن الأجهزة القتل العشوائي الوحشية هذه لم تجلب لا الاستقرار الداخلي ولا الأمن الخارجي لأي كان، وأنها لن تكون قادرة على جلبهما في المستقبل.

وبخلاف البعض الذين يحتقرون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقانون الدولي عموما، فنحن لدينا مصلحة كبيرة في مواصلة تنفيذ المعاهدة وتعزيزها وإضفاء صفة الشمولية عليها بطريقة تامة. ولا يفعل قرار هذا اليوم إلا عكس ذلك بالضبط؛ وينبغي ألا يكون ذلك مفاجأة لأن من دعا إليه ليس بدولة طرف في المعاهدة، مشفوعا بالمستفيد الرئيسي منه الذي أعرب عن استخفافه علنا بهذا الصك وغيره من صكوك نزع السلاح. ولم ينس أي منا مؤتمر القمة العالمي المنعقد في العام الماضي عندما أزال ''القلم الأحمر'' الشهير حتى عبارة ''نزع السلاح''.

وفي السياق نفسه، نؤمن بأن أيام التحرش، وتسليط الضغط والترهيب، أي الأمور التي يمارسها بعض الحائزين للأسلحة النووية، قد ولّت. وقيل لنا إننا بحاجة إلى بناء الثقة. وبالفعل، فإننا جميعا نحتاج إليها في هذا العالم المضطرب. ولكن الثقة لا يمكن بناؤها إلا باحترام القانون وتطبيقه بدون تمييز. تلك هي المعايير الموضوعية الوحيدة. وأي شيء آخر يعني قبول أهواء القوي. ولا يمكن أن يصبح القانون الدولي والمعاهدات الدولية موضوعا لإعادة التفسير والتعديل والشطب بالقلم الأحمر بشكل تعسفي ومتقلب وأناني حتى وإن فرضت بالتواطؤ باتخاذ قرارات. وتلك سابقة تهدد الجميع.

ومن شأن مجلس الأمن أن يقطع شوطا بعيدا في تناول مسألة انعدام الثقة به عن طريق العمل الحقيقي باسم أعضاء الأمم المتحدة، كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. وقرابة ثلثيهم من أعضاء حركة عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامي التي أكدت من جديد على مستوى القمة أنه '' يجب احترام خيارات الدول وقراراتها في ميدان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وسياساتها المتعلقة بدورة الوقود'' و أنها ''أعربت عن قلقها بشأن.التهديد والضغط اللذين تسلطهما على إيران أوساط معينة كيما تتنازل عن حقها غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية''.

وأوضحت أيضا أين يكمن فعلا الخطر الحقيقي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك عندما أعربت على مستوى القمة كذلك:

''عن قلقها البالغ إزاء حيازة إسرائيل للقدرة النووية، مما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن دول الجوار ودول أخرى''.

تلك هي القضية الحقيقية التي تتوقع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من مجلس الأمن أن يبقيها قيد نظره.

الرئيس: وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.